انتهى وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ولا اشكال حينئذ في الآية وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله قولا مستقلا فقال في كتاب النهاية وقع أذ الكان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا جاز العطف في نحو والليل أذا يغشى والنهار أذا تجلى وما أظنه وقف على كلام غير الزمخشري فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر رتبة لفظا ورتبة وهي سبعة أحدها أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل وبرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل التاسخ على الفاعل وأنه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا والثاني أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين العامل ثانيهما نحو قوله جفوني ولم أجف الأخلاء أني لغير جميل من خليل مهمل والكوفيون يمنعون ذلك فقال الكسائي بحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد أخواك فهو عند فاعلي بهما والثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو أن هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر دل عليها وبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين

وتجعل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثلين لم يذكره وهي كون ضمير هي ضمير القصة فان أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملها على ذلك لأنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده الرابع ضمير الشان والقصة نحو قولك هو الله أحد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفيون يسمونه ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقسمين من ستة أوجه أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه وقد غلط يوسف بن السيرافي أذ قال في قوله أسكران كان ابن المراغة اذهبي تميما بحق الشام أم متكرها فبين رفع سكران وابن المراغة أن كان شانية وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان والصواب أن كان زائدة والأشهر في انشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة فارتفاع متكرها على انه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها والثاني أن مفسره لا يكون الا جملة ولا يشركه في هذا ضمير وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قاعدا عمرو وهذا أن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لأنه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسمها واجاز الكوفيون أنه قام وأنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او للمفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل والثالث أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والرابع أنه لا يعني به الا المبتدأ أو احد نواسخه والخامس أنه ملازم للأفراد فلا يثنى ولا يجمع وأن فسر بحديثين او احاديث وأذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه أذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول